المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون/ العدد الثاني والسبعون / لشهر اذار / سنة 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.6

تحليل مؤشرات بطالة الخريجين الجامعيين في العراق بعد عام 2003

Analysis Of Graduate Unemployment Indicators In Iraq After 2003

كوثر جبار فهد/ باحث
Kawthar jabbar fahad
k.j.fahad91@gmail.com

أ. م. د عبد الزهرة فيصل يونس/مشرف
Dr.Abdul Zahra F. Younis
Maazher57@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: البطالة، بطالة الخريجين
Keywords: Unemployment, Graduate Unemployment.

المستخلص

تبرز اهمية البحث كونه يناقش ابرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وهي البطالة خاصة بين صفوف الخريجين الجامعيين و نظرا لخطورة استمرارها وما قد تجلبه من صعوبات في ظل اختلال التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، حيث ان التوسع السريع في التعليم الجامعي لا سيما بعد عام 2003 وانخفاض معدلات الاستثمار نتيجة سوء التخطيط والظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة فضلا عن الفساد المالي والإداري تعد الأسباب المركبة لزيادة معدلات بطالة الخريجين وعدم قدرة سوق العمل على امتصاص اعدادهم المتزايدة. لقد انطلقنا في بحثنا من فرضية مفادها : " ان عدم استرشاد نظام التعليم العالي بمعطيات السوق والتكيف مع حاجاته افضى الى التنافر الشديد بين مخرجاته والمدخلات المطلوبة لاستمرار النشاط الاقتصادي وتطويره مما قاد الى اتساع ظاهرة البطالة وتشابك خيوطها فتحولت من مشكلة الى معضلة نرى للخروج من مازقها تغيير الرؤية التنموية وزيادة كثافة العمل والشروع ببناء المشاريع الكبرى بالإضافة الى تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج. وأخيرا يهدف البحث الى تسليط الضوء على تحليل بطالة الخريجين وكيفية تأهيل وتنمية الفئة المتعلمة من الشباب لما يخدم متطلبات سوق العمل ويستجيب لحاجات التنمية الشاملة.

Abstract:

The importance of the research emerges from the fact that it discusses the most prominent problems that Iraqi society suffers from, which is unemployment, especially among university graduates, given the danger of its continuation and the difficulties it may bring in light of the imbalance between education outputs and the requirements of the labor market, as the rapid expansion of university education, especially after the year 2003 and the drop in investment rates as a result of poor planning, unstable security and political conditions, as well as financial and administrative corruption, are the compound reasons for the increase in graduate unemployment rates and the inability of the labor market to absorb their increasing numbers. We proceeded in our research from the hypothesis that: “The failure of the higher education system to be guided by market data and to adapt to its needs led to a severe dissonance between its outputs and the inputs required for the continuation and development of economic activity, which led to the expansion of the phenomenon of unemployment and the intertwining of its threads, turning from a problem into a dilemma. The development vision, increasing the

intensity of work and starting to build major projects, in addition to activating the role of the private sector in investment and production. Finally, the research aims to shed light on the analysis of graduates' unemployment and how to rehabilitate and develop the educated category of young people to serve the requirements of the labor market and respond to the needs of comprehensive development.

المقدمة:

تعد مشكلة البطالة اعقد المشكلات الاقتصادية واكثرها خطورة على السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فهي محصلة لاختلال بنيوي مركب (ثقافي وسياسي وتربوي)، اذ ان اتساع دائرة الظاهرة سينعكس عن عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل بالإضافة الى ضعف معدلات الاستثمار وتذبذبها فضلا عن طبيعة الاقتصاد وبنيته فالدراسات الدولية اثبتتْ ان الاقتصادات الريعية(وهي تلك التي تعتمد على انتاج وتصدير سلعة اولية (طبيعية)، زراعية او معدنية) ليس في مقدورها توليد فرص عمل تتناسب مع الزيادات الكبيرة في عدد السكان وبذلك يحصل الخلل في التوازن بين تياري تدفق الثروة وتدفق البشر(شومبيتر،ص130-131).

وعلى الرغم من التقدم الحضاري والصناعي للكثير من دول العالم الا انها ما زالت تعاني من تزايد اعداد العاطلين بما فيهم خريجي الجامعات والمعاهد العالية والذين اصبحوا يشكلون شبحا مخيفا وخطرا محدقا بمصير تلك الدول وانظمتها السياسية وهي نتيجة تنبأ بها الاقتصادي والفيلسوف النمساوي " شومبيتر" عندما عدَّ تزايد عدد الخريجين سيكون سببا لسقوط النظام الرأسمالي(كارل،2008،ص-130 133).

ومما تجدر الاشارة اليه ان تزايد فرص العمل من شأنه ان يوفر مجالا واسعا لامتصاص وقت الفراغ مما يقود الى استتباب الامن فضلا عن استقرار الانظمة السياسية والمؤسسات الاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فأن تقلص هذه الفرص يغلق الابواب امام العاطلين ويصيبهم بالإحباط والشلل عن القيام بأي عمل نافع ومنتج، وفي العراق نجد ان مسؤولية ايجاد الحلول لمشكلة الخريجين ما زالت فتية تتداولها الجهات الحكومية والقطاع الخاص على استحياء دون رؤية واضحة واستراتيجية علمية رصينة.

مشكلة البحث: تتلخص المشكلة الاقتصادية في العراق بتزايد معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد العراقي على توليد الوظائف الكافية واللازمة لامتصاص الكتلة الحيوية العاطلة والقادمين الجدد لسوق العمل، خاصة الخريجين منهم والذين لا تتلاءم على العموم تخصصاتهم ومهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.

فرضية البحث: يعود تفاقم مشكلة بطالة الخريجين الى ضعف معدلات الاستثمار فضلا عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ادى الى تفاقم مشكلة ضعف التنسيق ما بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وتضخم مخرجات التعليم الجامعي مما ادى الى ارتفاع نسب البطالة بشكل عام و بطالة الخريجين بشكل خاص.

اهمية البحث: تبرز اهمية البحث من كونه يناقش واحدة من ابرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي وهي مشكلة البطالة، خاصة بين صفوف الخريجين الجامعيين، نظرا لخطورة استمرارها وما قد تجلبه من صعوبات لذلك المجتمع في ظل اختلال التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، فالدراسة تسلط الضوء على طبيعة وواقع الاستثمار في التعليم الجامعي وكيفية تأهيل

وتنمية الفئة المتعلمة من الشباب لما يخدم متطلبات سوق العمل ويستجيب لحاجات التنمية الشاملة.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل بطالة الخريجين في العراق وتشخيص اسبابها الذاتية والموضوعية.

منهجية البحث: تم تَبني المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي وبالاعتماد على البيانات الرقمية المأخوذة عن المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وتحليلها استنادا الى الدراسات الدولية الرصينة.

حدود البحث: اولا: الحدود الزمانية: بعد عام 2003. ثانيا: الحدود المكانية: العراق.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مطلبين تناول الاول البطالة. الاطار النظري، اما الثاني فقد تناول تحليل بطالة الخريجين في العراق بعد عام 2003 فضلا عن اهم الاستنتاجات العلمية والتوصيات التي تم التوصل اليها.

المحور الاول: مفهوم البطالة وانواعها

اولا: مفهوم البطالة: تعد البطالة ظاهرة طبيعية تنمو مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد وهي تصيب مختلف اقتصادات العالم على اختلاف مستويات تقدمها، الا ان سطوة هذه الظاهرة تختلف في الدول النامية عن الدول المتقدمة وذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية لكل من هذه الدول التي تسعى من اجل خفض معدلاتها والتخفيف من اثارها لما لها من نتائج سلبية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف اسباب البطالة من مجتمع الى آخر مما ادى الى بروز مفاهيم متعددة لها،(فالبطالة تعني عدم توفر فرص كافية لطالبي العمل وهذا يدل على تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج تعطيلا اضطراريا على الرغم من بحث العامل عن العمل ورغبته فيه وبالأجر السائد)(حسام،2010،ص15). وهناك من يعرف البطالة بانها (التعطل والتوقف الجبري لجزء معين من القوى العاملة في مجتمع ما بالرغم من قدرته ورغبته) بينما عرَّفها اخرون (على انها مجموعة من الافراد المتعطلين عن العمل بالرغم من سعيهم للبحث عنه)(سامر،2012،ص187). وبشكل عام يمكن تعريف البطالة وفقا لما جاءت به منظمة العمل الدولية بانها (عطالة الافراد الذين هم ضمن سن العمل القانوني (15-65) سنة) (الشمري،البياتي،2009،ص278)، ويستند هذا التعريف الى ثلاثة معايير هي(Hussmann,1990,p79).

(1) ان يكون الشخص من دون عمل سواءً كان هذا العمل مدفوع الاجر او عمل حر.

(2) ان يكون راغبا بالعمل خلال فترة زمنية معينة.

(3) ان يكون قد بحث فعلا عن عمل حر او مدفوع الأجر.

وتتحدد البطالة عادة بـ (الفرق بين مقدار العمل المعروض عند مستويات الاجور السائدة ومقدار العمل المطلوب عند تلك المستويات وخلال فترة زمنية معينة)(منى،1995،ص78).

وتزداد معدلات البطالة في فترات الركود الاقتصادي عند حدوث اضطرابات في الوضع الاقتصادي بشكل مؤقت اما بسبب عوامل داخلية ترتبط بإجراءات العمل والتوظيف او بسبب عدم الملاءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل او قد تكون ناتجة عن ظروف خارجية ترتبط بمنظومة الاقتصاد الدولي(د.طارق،2017،ص10). والبطالة ظاهرة تعني وجود هدر بالموارد البشرية، فالثروة الحقيقية تتمثل في استثمار الامكانات البشرية المتاحة وهذا لا يتحقق الا من خلال توفير فرص كافية للعمل ينتج عنها نوع من الرفاه والاستقرار الاجتماعي. والبطالة تمثل عدم التشغيل الكامل للموارد البشرية اي وجود

طاقة فائضة او عاطلة عن العمل (العساف،الوادي،2010،ص325) وهي بهذا تعني التخلي عن مورد مهم بدونه لا يمكن استغلال الطاقات الاقتصادية المتوفرة فعلا.

يلاحظ من المفاهيم السابقة ان هناك مجموعة من الشروط لكي يعتبر الفرد عاطلا عن العمل وهذه الشروط هي(الشمري،البياتي،2009،ص278):

1- ان يكون العاطل عن العمل في سن العمل والذي يتحدد ما بين (15 – 65) سنة اي بين الحد الادنى لدخول سوق العمل والحد الاعلى والذي يطلق عليه السن القانوني للعمل.

2- ان يكون العاطل عن العمل ممن تتوفر لديه الرغبة والاستعداد للعمل سواء كان العمل لحسابه الخاص او العمل لدى الاخرين مقابل أجر نقدي او عيني.

3- ان يقوم العاطل عن العمل بالبحث الجدي عن العمل وهذا يوضح الرغبة في العمل.

4- والشرط الاخير الذي يعتبر مقياسا مهما لمعرفة شخص ما إن كان متعطلا عن العمل ام لا وهو عدم توفر فرصة للعمل.

والعاطلون عن العمل هم جزء من السكان النشطين اقتصاديا والذين زادت مدة تعطلهم عن مدة عمالتهم، اي انهم جزء من قوة العمل ويرجع ذلك لكونهم راغبين وقادرين على العمل الا انهم لا يجدونه وقد يكون ذلك لأسباب خاصة او لأسباب خارجة عن ارادتهم.

ثانيا: انواع البطالة

تأخذ البطالة اشكالا متعدد وفقا لمسبباتها، ومن اجل التعرف على انواعها لا بد من التمييز بين نوعين رئيسين هما:

اولا: البطالة السافرة (الصريحة): وهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة. اي ان هناك عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد لكن دون جدوى فيصبحون في حالة تعطل كامل ولا يمارسون اي عمل (د.نجا،2015،ص23) ويقسم هذا النوع من البطالة الى:

1. **البطالة الاجبارية:** وتعني وجود فائض في قوة العمل نتيجة ظروف معينة مثل الحروب والكساد الاقتصادي او بسبب تأثير الصدمات الخارجية، او بسبب تسريح بعض العمال عن العمل او عدم وجود فرص عمل للداخلين الجدد الى سوق العمل(Robert,1978,p345).
2. **البطالة الهيكلية:** ويشير هذا النوع الى البطالة التي تحدث بسبب مشكلة هيكلية مثل ضعف المهارات والتغيرات طويلة الاجل في الطلب، او عدم كفاية حوافز العمل(john,2004,p153).
3. **البطالة الاحتكاكية:** تنشا البطالة الاحتكاكية عن ترك الافراد لأعمالهم بحثا عن عمل افضل من حيث مستوى الاجر وظروف العمل وذلك بصورة اختيارية. وقد يحصل هذا الترك استجابة للميول والتوجهات والتي تمنع العاملين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة.
(استورب،جوارتيني،1999،ص202).
4. **البطالة الدورية:** وهي من انواع البطالة القسرية التي ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي او ما يسمى بالدورة التجارية حيث تظهر نتيجة تعرض الاقتصاد الى فترات من الركود او الكساد، فعندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يلجا اصحاب الاعمال الى تسريح جزء من العمال مما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة بنسبة اعلى من معدلها الطبيعي المعتاد.

5.**البطالة الموسمية:** هناك بعض الاعمال تتسم بالموسمية كما هو الحال مع الزراعة والتي يزدهر نشاطها في مواسم معينة ويتوقف في مواسم اخرى ونتيجة لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الانشطة، وهذا يعني ان القوة العاملة في القطاعات ذات النشاط الموسمي تواجه زيادة في الطلب في موسم معين بينما يقل الطلب عليها في موسم اخر مما يؤدي الى فقدان العاملين في هذه الانشطة وظائفهم بشكل مؤقت.

6.**البطالة السلوكية:** وهي البطالة الناتجة عن احجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الانتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف(البريدي،2015،ص201).

7.**البطالة المستوردة:** يشير هذا النوع الى البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب احلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.(البريدي،2015،ص201).

8.**العمالة الناقصة:**وهي تعني الحالة التي يكون فيها العاملين راغبين في العمل لساعات اطول عند معدلات الاجور السائدة ،لذا يعد الشخص يعاني من جالة تعطل جزئي اذا كان يعمل اقل من 35 ساعة في الاسبوع ويفضل العمل لساعات اطول(roger,2004,p3).

ثانيا: البطالة المقنعة: وهي وصف لحالة العمل الفائض عن الحاجة الفعلية للنشاط الاقتصادي المنتج، وتعني ان هناك عمال يتقاضون اجرا عن عمل ظاهري على الرغم من ان مساهمتهم في العملية الانتاجية تقترب من الصفر، اي ان سحب تلك القوة الفائضة قد لا يؤثر على حجم الانتاج المخطط له، وعادة ما يظهر هذا النوع من البطالة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتبنى نمط الانتاج كثيف العمل كما في الهند مثلا او الصين(العساف،الوادي،2010،ص193).

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى نوع اخر للبطالة وهو بطالة الخريجين لا سيما الجامعيين الذي يشمل شريحة الشباب المتحصلين على الشهادات الجامعية والتي تعاني صعوبات حياتية حادة نتيجة البطالة المتفشية بين صفوف افرادها ورغم كل الاجراءات التي اتخذت لتحسين ظروفها المعيشية والمهنية الا انها بقية عرضة للإفقار والامراض النفسية وخيبات الامل. وتنفرد بطالة خريج الجامعات بميزة معينة تتمثل بانها تخص فئة من المجتمع يحمل افرادها تأهيلا غالبا يؤهلهم بالمشاركة في قيادة عمليات التحول التنموي لذلك تعد بطالتهم فئوية(محمد علي 2011،ص135).

المحور الثاني: تحليل مؤشرات بطالة الخريجين في العراق بعد عام2003

تفاقمت مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003 وعجزت الحكومات العراقية المتعاقبة عن ايجاد الحلول المناسبة لها، فالبطالة في العراق تمثل اختلالا في منظومة الامن البشري وهو مفهوم طرح ضمن ادبيات الامم المتحدة عام 1994 والمقصود به (سلامة الناس من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والاضطهاد والفقر والحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في نمط الحياة اليومي سواء في البيت او في العمل او في مجتمعات محلية. وهذه التهديدات يمكن ان تؤثر في جميع مستويات الدخل والتنمية لأي بلد)[د.عيادة،2012،ص91]، و بطالة الخريجين ليست ظاهرة مستجدة بل هي من مخلفات المرحلة السابقة وما شهدته من تدمير للبنى التحتية وهجرة الكفاءات الى الخارج وعزوفها عن العمل في القطاع العام بسبب انخفاض الاجور والرواتب فضلا عن المضايقات الامنية لأصحاب الراي الشائعة،

وقد يرجع ذلك في جزء منه الى عدم تنفيذ الخطط الموضوعة للقوى العاملة بكفاءة وعدم التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل. ومما زاد في الامر سوءا التوسع في الجامعات الاهلية على وفق المعايير التجارية مما انعكس سلبا على نوعية المخرجات المتزايدة باستمرار حتى ضاق بها سوق العمل ولم يتمكن من امتصاصها بمعدلات مقبولة.

ويمكن القول ايضا ان تعثر مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لحقبة طويلة من الزمن أثر في تفاقم هذه المشكلة اذ اضحت امكانية استقطابه للخريجين ضعيفة عكس ما هو قائم في البلدان المتقدمة. ويمكن تحليل هذه الظاهرة عبر دراسة المؤشرات الآتية:

اولا: بطالة الشباب من فئة (15-45) سنة: ظهرت بطالة هذه الفئة العمرية نتيجة لعدة اسباب من اهمها:

- تفاقم الاختلال في الهيكل الانتاجي بسبب تدني مستويات الانتاج الرئيسية خاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية اضافة على تندي مستويات انتاج الانشطة الخدمية.
- تغير انماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل.
- تطور المهارات المطلوبة في سوق العمل بوتيرة اسرع من تطور نظام التعليم والذي ادى الى اختلال العلاقة بين الكفاءات المطلوبة في سوق العمل و مخرجات التعليم العالي.
- شيوع الاعمال الارهابية والتخريبية بعد عام 2003 ادى الى تعطيل معظم الانشطة الاقتصادية واستشهاد الكثير من العاملين.
- تردي المناخ الاستثماري في العراق، اذ لم يعد مشجعا للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء.
- تغير المسار الاستثماري للقطاع الحكومي بسبب غياب الخطط المناسبة.
- التفريط بمعظم التخصيصات الاستثمارية وانفاقها في مشروعات غير مجدية او وهمية بسبب استشراء الفساد المالي والاداري.

نلاحظ من بيانات الجدول ادناه ان معدل البطالة بلغ (26.8%) عام 2004 ،(29.4%) ذكور و(15%) اناث، ثم انخفض الى (17.5%) عام 2006 ، (23.16%) ذكور واناث على التوالي، والى (15.34%) عام 2008 ،(14%) ذكور و(20%) اناث، على وفق مسوح التشغيل والبطالة عام (2003-2008) ويرجع سبب هذا الانخفاض الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والبرامج الاصلاحية بعد عام 2005 والتي تهدف الى زيادة اعداد العاملين في اجهزة ودوائر الدولة بشكل عام والاجهزة الامنية بشكل خاص، واستمر المعدل بالانخفاض حتى بلغ (11.9%) و(12.1%) عامي 2012، 2013 على التوالي ثم عاود الارتفاع حتى بلغ(13.8%) عام 2017 و(14.5%) عام 2018. وقد يرجع هذا الارتفاع على سوء الادارة وتفشي الفاسد وما شهدته تلك الفترة من ايقاف الكثير من المشاريع والفعاليات الاقتصادية مما انعكس سلبا على واقع سوق العمل في العراق، اما من الناحية البيئية فنلاحظ انخفاض معدل البطالة في الحضر من (30%) عام 2003 الى (14.9%) عام 2010 والى (11.9%)، (11.5%) عامي 2014 و2015 على التوالي، اما في الريف فقد انخفض ايضا من (25.4%) عام2003 الى (13.2%) عام 2010 والى (7.3%)، (8.8%) عامي 2014 و2015 على التوالي، وذلك لالتحاق اكثر الفئات الشابة في وزارة الدفاع والداخلية مما خفض نسبتها في الريف. فضلا عن اعمال اعادة الاعمار التي استوعبت عددا من العاملين وتشغيل أعداد كبيرة في المشاريع الخدمية. كما هو موضح في جدول (2).

الجدول (1) معدلات البطالة للفئة العمرية (15-45) في العراق للمدة (2004-2018) (%)

السنوات	معدل البطالة	السنوات	معدل البطالة
2004	26.8	2012	11.9
2005	17.97	2013	12.1
2006	17.5	2014	10.6
2007	11.7	2015	13.2
2008	15.34	2016	10.8
2009	14	2017	13.8
2010	12	2018	14.5
2011	8.3		

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجية المعلومات، مسوح التشغيل والبطالة

جدول (2) معدلات البطالة حسب الجنس والبيئة

السنوات	بطالة الحضر			بطالة الريف		
	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الاناث	معدل البطالة الاجمالي	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الاناث	معدل البطالة الاجمالي
2003	31.1	22.3	30	28.9	6.7	25.4
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.9
2006	19.7	37.3	22.9	15	8	13.2
2008	13.7	25	15.2	15.2	8.4	13.4
2009	11.2	24.7	15.4	14.8	4.2	13.6
2010	13.0	24.9	14.9	13.3	4.1	13.2
2011	17.0	27.0	13.0	7.8	7.7	8.2
2012	10.6	28.2	13.3	8.4	8.5	8.4
2013	9.2	26.6	12.4	7.1	9.1	8.2
2014	9.3	25.4	11.9	6.9	9.9	7.3
2015	8.5	22.2	11.5	7.1	12.9	8.8

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى المصادر التالية :
1.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، مسوح التشغيل والبطالة (2003-2008) باستثناء اقليم كردستان ومسوح الأسرة 2012 و 2014.
2.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2010-2014) .
3.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012: 113.
4.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح شبكة معرفة العراق 2011: 112.
5.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009-2013) ما عدا المناطق الساخنة (نينوى، صلاح الدين، الأنبار، كركوك).
6.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح خارطة الفقر عام 2013.
7.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح الأمن الغذائي، 2016 .

ثانيا. بطالة الخريجين بحسب التحصيل العلمي، تعد البطالة في صفوف الخريجين من أهم المؤشرات الدالة على وجود الاختلالات البنيوية في الاقتصاد والتي تنعكس على سوق العمل بشكل مباشر، وقد تفاوتت نسب البطالة للخريجين في العراق على وفق تخصصاتهم ومستوى شهاداتهم كما هو موضح في الجدول ادناه:

الجدول (3) معدل بطالة الخريجين بحسب التحصيل العلمي في العراق لسنوات مختارة (%)

السنوات	التحصيل الدراسي				
	الدبلوم	البكالوريوس	الدبلوم عالي	الماجستير	الدكتوراه
2003	9.6	12.4	0.47	-	-
2004	10.6	11.5	0.12	0.29	0.02
2005	11.9	12.4	0.08	0.28	0.01
2006	15.4	19.7	6.6	4.8	0.3
2007	9.8	13.8	6.5	3.9	0.1
2008	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7
2012	13.0	14.8	7.8	16.2	11.9
2014	10.1	15.9	9.8	15.2	10.6
2016	10.7	16.6	8.4	14.3	10.8
معدل النمو السنوي المركب	1.2	3.3	37.8	62.8	119.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات احصائية لسنوات متعددة.

من الجدول اعلاه نلاحظ:

1-زيادة معدلات البطالة لجميع الخريجين بمعدلات عالية نسبيا اعتبارا من 2012 حيث بلغت في 2016 النسب التالية: (10.7%) للدبلوم، (16.6%) للبكالوريوس، (8.4%) للدبلوم العالي، (14.3%) للماجستير، (10.8%) للدكتوراه وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.2%) للدبلوم و (3.3%) للبكالوريوس و(37.8%) للدبلوم العالي للفترة (2003 – 2016) و (62.8%) للماجستير و(119.6%) للدكتوراه للفترة (2004 – 2016) وذلك يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية القادرة على استيعاب هؤلاء الخريجين واقتصار مجالات تشغيلهم على الدوائر الاكاديمية والتي ضاقت بموظفيها كالجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية. فضلا عن عدم الاهتمام بمراكز البحوث لا بل اهمالها وعدَّها مجالا ثانويا غير ضروري لتطور الاقتصاد وتنمية المجتمع.

2- يلاحظ ارتفاع البطالة بمعدلات عالية لحملة الشهادات العليا، فمعدل البطالة بالنسبة لحاملي شهادة الدبلوم العالي ارتفع من(0.4%) عام 2003 الى (8.4%) عام 2016، اما بالنسبة لحاملي شهادة الماجستير فارتفع معدل البطالة من (0.29%) الى (14.3%)، ومن (0.02%) الى (10.8%) بالنسبة لحملة شهادة الدكتوراه للمدة (2004-2016). هذا وقد صنفت المخرجات التعليمية الجامعية في العراق من ناحية إمكانية الحصول على العمل الى ثلاث اصناف هي(م.بيداء،2018،ص234):

- الاول: المخرجات التي تكون الدولة ملزمة بتعيينها مركزيا كونها تمثل حاجة ضرورية كالاختصاصات الطبية.
- الثاني: المخرجات التي تعد جزءاً من الحاجة الدائمة لاستمرار النشاط الحكومي كالاختصاصات الهندسية.
- الثالث: المخرجات المهمشة التي لا تلتزم الدولة بتعيينها بسبب تخصصاتها التي قد لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار مما يدفع افرادها للعمل في بعض النشاطات الهامشية

التوزيعية، وغالبية مخرجات الصنف الثالث هم من المتخصصين بالعلوم الانسانية والذين يمثلون الاغلب الاعم من الخريجين في العراق الامر الذي ولد حالة من عدم التوازن بين حاجة سوق العمل من مخرجات التعليم الجامعي والفائض من الخريجين.

ثالثا- تحليل اثر الانفاق الحكومي على التعليم وتوجهات سوق العمل : يُعَد التعليم واحدا من مرتكزات التنمية ونتيجة من نتائجها في الوقت نفسه ، فهو يتطور نوعيا ويتسع كميا تناغما مع تعاقب مراحلها المترابطة لذلك يُعتبر نوعا من الاستثمار طويل الاجل، ويمكن التعرف على العلاقة بين الانفاق على التعليم وتطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال الشكل البياني ادناه:

الشكل (1) نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2018) (%) (%100=2007)

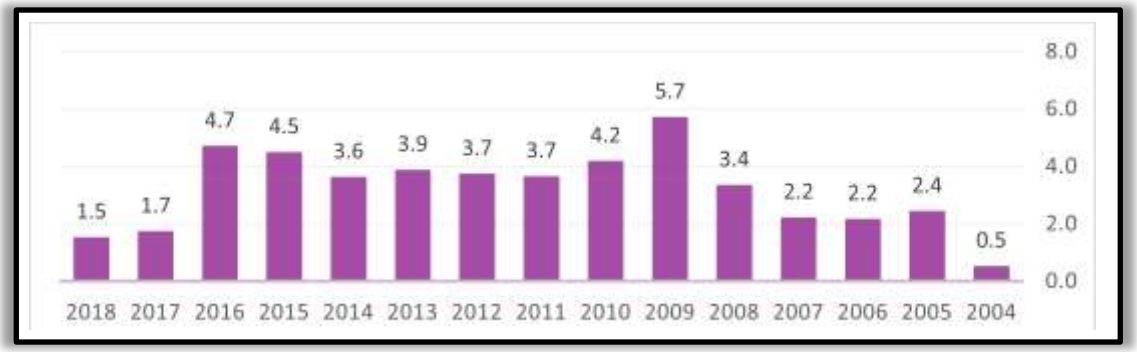

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متعددة.
- البنك الدولي، الاحصائيات، سنوات متنوعة.

يتضح من الشكل (1) ان قيَّم المؤشر جاءت متذبذبة وغير مستقرة طيلة مدة الدراسة بسبب تقلب الايرادات النفطية التي تلقي بظلالها على تخصيصات الموازنة الحكومية واولوياتها فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية والتي تفضي الى عشوائية مسار اغلب المتغيرات الاقتصادية في اقتصاد هش مثل الاقتصاد العراقي. لقد بلغت اعلى قيمة للمؤشر (5.7%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 وان هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه، وان ادنى مستوى للمؤشر كان في عام 2004 اذ بلغ (0.5%)، وعلى الرغم من التقلب الكبير في قيَّم المؤشر استوقفتنا حقيقتان هما: الأولى/ ان مقدار قيَّم المؤشر محدودة جدا مما يعني ضعف اهتمام صانع القرار بكفاءة ادارة الموارد البشرية، والثانية/ان اغلب الانفاق الحكومي على التعليم في الواقع هو استهلاكياً وليس استثماريا، فلو قارنا بين التخصيصات المالية لقطاع التعليم في العراق مع دول اخرى لتبين لنا ان ما تخصصه الحكومة العراقية من نفقات للقطاع التعليمي يبقى متدنيا. كما هو مبين في الجدول ادناه والشكل البياني الملحق به:

جدول (4) الإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة للمدة من (2006 – 2015)

الدولة	نسبة الانفاق على قطاع التعليم %	الدولة	نسبة الانفاق على قطاع التعليم %
تونس	6.9	البحرين	5.9
البرازيل	6.9	اليمن	5.2
السعودية	5.6	ايران	6.9
الارجنتين	5.9	العراق	4.5
المغرب	5.6		

Source: http:// data .al bankaldawli.org/ indicator / SE.XPD.TOTAL GB .ZS /countries.

شكل(2) الانفاق على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة للمدة من (2006 – 2015)

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى بيانات الجدول(4)

نلاحظ من البيانات اعلاه ان ادنى نسبة انفاق على التعليم هي ما يخصصه العراق للتعليم و بواقع (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي اقل من النسبة التي تخصصها دولة فقيرة ومثقلة بالمشكلات مثل اليمن وبواقع (5.2%).

رابعا: حصة الطالب من الانفاق على التعليم العالي:- وتؤكد البيانات الاحصائية على ان الانفاق على قطاع التعليم اخذ بالتزايد خلال المدة (2004 – 2017) بالرغم من وجود تذبذب في بعض السنوات الا ان حصة الطالب من هذا الانفاق بلغت عام 2004 (5.101416) مليار ديناراً ارتفعت الى (12.734961) ملياراً عام 2008 حتى بلغت اعلى مقدار لها (17.702169) عام 2017. ان التذبذب الملحوظ في حصة الطالب من الانفاق يعود الى تزايد اعداد الطلبة مقابل تراجع تخصيصات التعليم العالي كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5) نصيب الطالب من الانفاق الحكومي على قطاع التعليم في العراق للمدة (2004 – 2017)

السنة	اعداد الطلاب	الانفاق على التعليم (مليون دينار)	نصيب الطالب من الانفاق على التعليم(مليون دينار)	معدل نمو نصيب الطالب من الانفاق على التعليم %
2004	353355	1,802,610.9	5.101416	-
2005	357785	1,472,788.2	4.116405	-19.3
2006	363202	2,051,914.3	5.649511	37.2
2007	377630	2,728,653.1	7.225731	27.9
2008	388159	4,943,189.8	12.734961	76.2
2009	418321	5,267,519.6	12.592051	-1.1
2010	473648	6,617,860.1	13.972106	10.9
2011	486600	9,300,539.0	19.113314	36.7
2012	547991	8,530,552.7	15.566957	-18.5
2013	614641	9,597,575.1	15.614928	0.3
2014	567800	9,683,126.8	17.053763	9.2
2015	594804	8,988,200.6	15.111197	-11.3
2016	636062	9,677,943.0	15.215408	0.6
2017	585990	10,373,294.1	17.702169	16.3

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد الى:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
2. جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، بيانات احصائية لسنوات متعددة.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان معدل نمو حصة الطالب من الانفاق على التعليم بدا سالبا في عام 2005 بنسبة (19.3-%) ثم ارتفع في السنة التالية الى (37.2%) عام 2006 واستمر بالارتفاع ليعود الى الانخفاض في سنة 2009 الى (1.1-%)، وهذا يمثل مفارقة غير محسوبة وذلك لان اسعار النفط ارتفعت في هذه السنة مما يؤكد عشوائية ادارة هذا القطاع المهم في الدولة العراقية، وظل الامر خاضعا لمسار متذبذب حتى وصل الى (16.3%) في سنة 2017.

خامسا: مؤشر معدلات العمالة الجامعية الى العمالة الكلية: من بيانات الجدول (6) نلاحظ ارتفاع نسبة العاملين الجامعيين من العمالة الكلية حيث تراوحت بين (36%) عام 2004 و (59.5%) عام 2016 ارتفعت الى (61.5%) عام 2018.

جدول (6)عدد العاملين الكلي والعاملين الجامعيين ونسبة هذه العمالة من حجم العمالة الكلي خلال المدة (2004-2018)

السنوات	عدد العاملين الكلي	إجمالي الايدي العاملة من حملة الشهادات الأعلى	نسبة%
2004/2003	1220798	439631	36.0
2005/2004	1222831	603421	49.3
2006/2005	1201035	641046	53.3
2007/2006	1181273	726975	61.5
2008/2007	1017920	778485	76.4
2009/2008	1344627	752119	42.5
2010/2009	1469044	816420	55.5
2011/2010	1471659	825696	56.1
2012/2011	1512231	865264	57.2
2013/2012	1566070	905149	57.7
2014/2013	1670512	982689	58.8
2015/2014	1688014	990994	58.7
2016/2015	1661094	989267	59.5
2017/2016	1534100	733099	47.7
2018/2017	1655386	1108862	61.5

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات :
1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات غير منشورة لواقع التشغيل في العراق لسنوات متعددة .
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بنك المعلومات، بيانات غير منشورة.

وعلى الرغم من وجود اعداداً كبيرة من العاملين ذوي الشهادة الجامعية(اولية-عليا) داخل المؤسسات الحكومية الا ان هذه الاعداد والنسب تعد منخفضة اذ ما قورنت بنسب العاملين من اصحاب الشهادات الادنى(ابتدائية-ثانوية) بالعكس من فرضية (شولتز) القائلة بانه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشخص زادت فرصته في الحصول على فرصة عمل، فعند ملاحظة بيانات الجدول(7) يتبين ان نسب العاملين من حملة الشهادات الادنى بلغت (52.4%) من مجموع القوى العاملة عام 2004 وصلت الى (60.1%) عام 2008 ومن ثم اخذت بالانخفاض تدريجيا خلال المدة (2009 – 2018).

جدول (7) عدد العاملين الكلي والعاملين من ذوي الشهادة الادنى ونسبة هذه العمالة من حجم العمالة الكلي خلال المدة (2004-2018)

السنوات	عدد العاملين الكلي	إجمالي الايدي العاملة من حملة الشهادات الأدنى	نسبة%
2004/2003	1220798	640600	52.4
2005/2004	1222831	622533	50.9
2006/2005	1201035	615937	51.2
2007/2006	1181273	605736	51.3
2008/2007	1017920	612543	60.1
2009/2008	1344627	592508	44.0
2010/2009	1469044	652624	44.4
2011/2010	1471659	645963	43.8
2012/2011	1512231	646967	42.7
2013/2012	1566070	660921	42.2
2014/2013	1670512	687823	41.1
2015/2014	1688014	697020	41.2
2016/2015	1661094	671827	40.4
2017/2016	1534100	586408	38.2
2018/2017	1655386	636524	38.5

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات :
1.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات غير منشورة لواقع التشغيل في العراق لسنوات متعددة .
2.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بنك المعلومات، بيانات غير منشورة.

خلاصة القول ان العراق يعاني من اختلال بنيوي ينصرف الى المحتوى النوعي للتعليم، فضلا عن التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية على مستوى المحافظات وبالنسبة للحضر والريف والذكور والاناث، بالإضافة الى العجز الكبير في البنى التحتية مما تسبب بتخلف التعليم في العراق عن الركب العالمي من حيث الابنية والتجهيزات التعليمية وسبل التواصل الحديثة والتفاعلية وتكييف البرامج الرائدة لتطوير المهارات القادرة على العمل في بيئات متنوعة.

سادسا : تكلفة الوحدات المتضررة في قطاعي التربية والتعليم: ان تقادم وتهالك البنى التحتية في قطاع التربية والتعليم وضعف البرامج التعليمية التفاعلية المطبقة في اغلب المدارس والمعاهد والكليات وانعدام التواصل مع المحيط العلمي العالمي اسهم في تراجع نوعية المخرجات التعليمية وعمق من ظاهرة بطالة الخريجين. فالاختصاصات المطلوبة في سوق العمل من النوع المتسع افقيا* وان اغلب الاختصاصات التي تسوقها الجامعات والمعاهد من النوع المتسع عموديا** مما احدث تقاطعا بين المتاح من مهارات والمطلوب فعلا.

* يأتي الاتساع الافقي من تنوع التخصصات وتعدد مصادرها.
** اما العمودي فهو يأتي من الزيادة العددية في التخصصات القائمة فعلا.

الجدول (8) تكلفة الوحدات المتضررة في قطاع التربية والتعليم بحسب المحافظات العراقية لعام 2018 (مليون دينار، %)

المحافظة	تكلفة الوحدات المتضررة	تكلفة الوحدات المتضررة %
نينوى	466222	42.47
كركوك	41256	3.76
ديالى	7762	0.71
الانبار	423021	38.53
بغداد	20272	1.85
بابل	8664	0.79
صلاح الدين	130635	11.90
الاجمالي	1097832	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح وتقييم الاضرار لسنة 2018، الجزء الثاني-مسح وتقييم الاضرار لسنة 2018 - الجزء الثاني-.

يتضح من الجدول (8) ان محافظة نينوى كانت الاكثر تضررا من الاعمال الارهابية في قطاع التربية والتعليم وبنسبة قدرها (42.47%) من التكاليف الاجمالية للأضرار والتي بلغت (466222) مليون دينار ثم تأتي بعدها محافظة الانبار بنسبة ضرر بلغت (38.53%) من التكاليف الاجمالية للأضرار والتي بلغت (423021) مليون دينار ثم محافظة صلاح الدين بنسبة بلغت (11.90%) من التكاليف الاجمالية للأضرار والتي بلغت (130635) مليون دينار.

كما ان محدودية الاستثمارات و تخلف بيئة الاعمال في العراق بسبب سوء الاوضاع السياسية والامنية تسبب بانخفاض كبير في الطلب على العمل مقابل ارتفاع كبير في العرض الامر الذي تسبب بحدوث فجوة كبيرة جدا بينهما.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- يعاني العراق من اختلال بنيوي ينصرف الى المحتوى النوعي للتعليم فضلا عن التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية على مستوى المحافظات وبالنسبة للحضر والريف والذكور والاناث.

2- ادى العجز الكبير في البنى التحتية الى تخلف التعليم في العراق عن الركب العالمي من حيث الابنية والتجهيزات التعليمية وسبل التواصل الحديثة والتفاعلية وتكييف البرامج الرائدة لتطوير المهارات القادرة على العمل في بيئات متنوعة.

3- ان تقادم وتهالك البنى التحتية في قطاع التربية والتعليم وضعف البرامج التعليمية التفاعلية المطبقة في اغلب المدارس والمعاهد والكليات وانعدام التواصل مع المحيط العلمي العالمي اسهم في تراجع نوعية المخرجات التعليمية وعمق من ظاهرة بطالة الخريجين، فالاختصاصات المطلوبة

في سوق العمل من النوع المتسع افقيا وان اغلب الاختصاصات التي تسَّوقها الجامعات والمعاهد من النوع المتسع عموديا مما احدث تقاطعا بين المتاح من مهارات والمطلوب فعلا.

4- لا يمكن المراهنة على الدور الحكومي لوحده في معالجة معضلة البطالة بصورة عامة وبطالة الخريجين خاصة لذلك لابد من توسيع دائرة النشاط الخاص في هذا المجال .

التوصيات

1- اعادة النظر بالهيكل التنظيمي للتعليم العالي والتأكيد على نوعية المخرجات وتحديث المناهج والخطط العلمية لكي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل فلا يجوز ان يختل التوازن لصالح قطاعات التعليم الادبية والانسانية في عصر التكنولوجيا والعلوم التطبيقية.

2- زيادة الانفاق الحكومي في مجال التعليم العالي لتطوير بنيته ومحتواه وتوسيع نطاقه ، نوعيا وكميا .

3- تقييم سياسات التعليم في العراق من قبل لجان متخصصة وتشخيص السلبيات بشكل موضوعي واحداث تغيرات جذرية وايجاد حلول مناسبة لمشكلاته مع تشخيص احتياجات سوق العمل من المهارات والكفاءات.

4- التوسع في التعليم العالي الأهلي وتطوير تخصصاته وفرض الرقابة العلمية على أداء مؤسساته.

المصادر

1- احمد العساف، محمود الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

2- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متعددة.

3- م. م بيداء رزاق حسين، تباعد مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2015)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد(28)، 2018.

4- تيري لين كارل، مخاطر الدولية النفطية ،(بغداد، اربيل، بيروت – 2008).

5- جوزيف شومبيتر، الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ج 1،تعريب خيري حماد،(الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر).

6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسوح التشغيل والبطالة لسنوات مختلفة.

7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، مسوح التشغيل والبطالة(2003-2008) باستثناء اقليم كردستان ومسوح الاسرة 2012 و2014.

8- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012.

9- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح شبكة معرفة العراق،2011.

10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2010-2014).

11- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(2009-2013) ما عدا المناطق الساخنة(نينوى، صلاح الدين، الانبار، كركوك).
12- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الامن الغذائي، 2016.
13- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح خارطة الفقر ووفيات الامهات، 2013.
14- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، بيانات احصائية لسنوات متعدد.
15- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة الحسابات القومية، سنوات متنوعة.
16- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، بيانات احصائية لسنوات متعدد.
17- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، بيانات واقع التشغيل لوزارات الدولة والجهات غير المرتبطة بوزارة في العراق لسنوات متعدد.
18- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بنك المعلومات، بيانات غير منشورة.
19- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح وتقييم الاضرار لسنة 2018.
20- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر، ط1، عمان، 2010.
21- خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مدخل الى علم الاقتصاد- التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2009.
22- ريجارد استروب، جيمس جوارتيني، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، 1999.
23- سامر علي عبد الهادي، واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2012.
24- د. طارق عبد الرؤوف، محمد عامر، البطالة(مفهومها- اسبابها- خصائصها) اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر، ط1، القاهرة، 2017.
25- عبد الله عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي ،العبيكان للنشر،ط1،الرياض،2015،ص201.
26- د. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها- وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(8)، 2012.
27- د. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2015.
28- منى طحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1995.

29- محمد علي عرب، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة انجلو المصرية للنشر،القاهرة،2011.
30- محمود حين الوادي، واخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، ط1، الاردن، 2009.
31- Hussmann and Anathors ; surveys of economically active population , employment , unemployment and under employ, international labor office ,1990.
32- Robert E.lucas , unemployment policy ,American Economic Association ,vol (168) ,1978.
33- Roger wilkins,the extent and consequences of under employment in Australia, Melbourne institute working paper (no.16/04,August 2004)
34- John B.Taulo ،principles of Macroeconomic ،printed in the (u.s.a) ،2004
35- Source: http:// data .al bankaldawli.org/ indicator / SE.XPD.TOTAL GB .ZS /countries.